

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمواجهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمواجهة أثر جائحة كوفيد-19. - فرنسا أنموذجا
Measures taken in the field of regulations governing bank loans to confront the impact of the COVID-19 pandemic: France as a model.

بوزيدي إلياس¹،

¹المركز الجامعي مغنية، i.bouzidi@cu-maghnia.dz

تاريخ النشر: 2026/06/11

تاريخ القبول: 2026-06-15

تاريخ الاستلام: 2026-05-23

ملخص:

تتصاعد التوترات في النظام المصرفي، كما أن التخلف عن الدفع الأكثر خطورة وشيك، إذ يتوقع الكثير صدمة للقطاع المالي على نطاق يعادل حجم أزمة عام 2008، وفي سياق الأزمة الصحية الكبرى في فرنسا والكساد الاقتصادي المتوقع الناجم عن التدابير الحكومية للتعامل مع وباء كوفيد 19، أصبح الدعم الحكومي والبنكي للمؤسسات هو الحصن الرئيسي في مواجهة أزمة السيولة التي يعانون منها. ومن بين ترسانة الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الفرنسية أو نفذتها للتعامل مع هذا الوضع ومحاربة عواقب الأزمة على المؤسسات، إذ ركزت هذه المساهمة على بعض الإجراءات التي تم تبنيها في مجالات القروض المصرفية. لهذا نطرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى ساهمت التدابير المتخذة في المجال البنكي للحد من الآثار الوخيمة على الاقتصاد الفرنسي التي خلفها وباء كوفيد - 19؟

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، النظام المصرفي، وباء كوفيد-19، التدابير الاستثنائية.

Abstract:

Tensions are escalating in the banking system, and more severe defaults are imminent, as many predict a shock to the financial sector on a scale equivalent to the 2008 crisis. In the context of the major health crisis in France and the expected economic depression resulting from government measures to deal with the COVID-19 pandemic, government and banking support for enterprises has become the main bulwark against the liquidity crisis they are suffering from. Among the arsenal of measures announced or implemented by the French government to deal with this situation and combat the consequences of the crisis on enterprises, this contribution focuses on certain measures adopted in the areas of bank loans.

Therefore, we raise the following problematic: To what extent did the measures taken in the banking sector contribute to mitigating the dire effects on the French economy caused by the COVID-19 pandemic?

Keys words: : Bank loans, banking system, COVID-19 pandemic, exceptional measures.

المؤلف المرسل: بوزيدي إلياس، الإيميل: i.bouzidi@cu-maghnia.dz

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمجابهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

تمهيد: أدت الأزمة الصحية التي نمر بها حالياً بسبب وباء COVID-19 والتدابير الاستثنائية المصاحبة له، إلى تباطؤ أو حتى توقف قطاعات كاملة من الأنشطة الاقتصادية.

نشهد اليوم اضطرابات اقتصادية يمكن أن تكون أكثر خطورة من تلك التي شاهدناها خلال الأزمة المالية العالمية، إن وباء الفيروس التاجي صدمة من نوع مختلف لم يحدث من قبل أن توقفت الاقتصاديات الحديثة فجأة، حيث من أسبوع لآخر فقد العديد من العمال وظائفهم وأجورهم، وأصبح يعاني المستهلكون والشركات الآن من خسارة فادحة في الدخل، فضلاً عن الإفلاس المحتمل انتشاره.

تتصاعد التوترات في النظام المصرفي، كما أن التخلف عن الدفع الأكثر خطورة وشيك، إذ يتوقع الكثير صدمة للقطاع المالي على نطاق يعادل حجم أزمة عام 2008.

في سياق الأزمة الصحية الكبرى في فرنسا والكساد الاقتصادي المتوقع الناجم عن التدابير الحكومية للتعامل مع وباء كوفيد 19، أصبح الدعم الحكومي والبنكي للمؤسسات هو الحصن الرئيسي في مواجهة أزمة السيولة التي يعانون منها.

في هذا السياق، اجتمع القطاع المصرفي والمالي والهيئات التنظيمية والسلطات العامة لوضع تدابير لمساعدة المؤسسات التي هي في صعوبات السيولة المؤقتة في مواجهة أزمة Covid-19.

ومن بين ترسانة الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الفرنسية أو نفذتها للتعامل مع هذا الوضع ومحاربة عواقب الأزمة على المؤسسات، إذ ركزت هذه المساهمة على بعض الإجراءات التي تم تبنيها في مجالات القروض المصرفية.

لهذا نطرح الاشكالية الآتية: إلى أي مدى ساهمت التدابير المتخذة في المجال البنكي للحد من الآثار الوخيمة على الاقتصاد الفرنسي التي خلفها وباء كوفيد - 19؟

ومن هذا المنطلق، سنتعرض إلى التدابير المستوحاة من قانون المالية المعدل لسنة 2020 (أولاً)، ونتعرض كذلك إلى التدابير المتخذة من خلال الأمر 2020-534 في مجال البنوك (ثانياً).

1 - التدابير المتخذة في إطار قانون المالية الفرنسي المعدل لسنة 2020:

لم يكن الجهد المالي الذي تم بذله في سياق قانون المالية المعدل الأول لعام 2020 كافياً (289-2020, 23 mars 2020) ومن ثم فإن التصويت على قانون المالية الثاني المعدل، والذي يقوم على فرضية تقلص الناتج المحلي الإجمالي أعلى مما كان مخططاً في البداية، أي انخفاض بنسبة 8 ٪ لعام 2020. ويوضح ذلك من خلال المراجعة التصاعدية للتكلفة الاقتصادية لوقف بعض الأنشطة الاقتصادية واحتواء السكان، وكذلك بالابتعاد عن فرضية العودة السريعة إلى الوضع الطبيعي في نهاية غير مؤكدة للأزمة الصحية (Delpech, 28 avril 2020).

يتم من هنا عرض الجوانب التي مست مجالات قانون الأعمال الواردة في قانون المالية التكميلي الثاني المعدل، بتاريخ 25 أبريل 2020 (2020-473, 2020):

1-1 - صندوق التضامن للمؤسسات الصغيرة: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 2020-317 المؤرخ 25

مارس (2020-317, 25 mars 2020)، وتم توضيح نظامه بعد بضعة أيام بموجب المرسوم رقم 2020-371 المؤرخ 30 مارس 2020 (2020-371, 30 mars 2020).

أظهرت التقارير البرلمانية أنه بحلول 15 أبريل 2020، استفادت 900 ألف شركة من هذا النظام، وحصلت 514 ألفاً منها على مستحقاتها المالية بالفعل. ونتيجة لذلك، تم تعديل وتوسيع شروط الاستحقاق للاستفادة من دعم هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 2020-394 الصادر في 2 أبريل 2020، ثم عُدلت مجدداً بالمرسوم رقم 2020-433 الصادر في 16 أبريل

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمجابهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجاً

2020، والذي مدد العمل بهذا النظام حتى 15 مايو 2020 بعد أن كان مقرراً إنهاؤه. وتؤكد هذه التعديلات المتتالية ضرورة الرفع الملحّ والكبير للاعتمادات المالية المخصصة لهذا الصندوق.

وفقاً للمادة 8 من قانون 25 أبريل 2020، رُفعت مخصصات الصندوق بشكل ضخم لتصل إلى 6750 مليار يورو بعد أن كانت ملياراً واحداً فقط. كما نص القانون نفسه على إعفاء المساعدات الممنوحة للشركات المستفيدة من كافة الأعباء المالية، حيث حدد صراحة إعفاءها من ضريبة الشركات، وضريبة الدخل، وجميع المساهمات والاشتراكات الاجتماعية المفروضة قانوناً أو اتفاقاً. ومن جهة أخرى، زُمن دخول هذا الإجراء حيز التنفيذ بمدى توافقه مع الضوابط الأوروبية الخاصة بالمساعدات الحكومية، وهو ما يتطلب إخطار المفوضية الأوروبية مسبقاً. وبموجب المادة الأولى، يتحدد تاريخ تفعيل هذا الإجراء بمرسوم رسمي، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام رد المفوضية.

2-1 - تأمين القرض: يمدد قانون 25 أبريل 2020 السقف المالي لإعادة التأمين الحكومي الموجه لعمليات تأمين ائتمان الصادرات قصيرة المدى، وذلك عبر تطوير آلية "Cap Francexport".

مدد القانون المالي المعدل الأول، الصادر في 23 مارس 2020، نطاق آلية "Cap Francexport" لتشمل الصادرات نحو جميع دول العالم، بعد أن كانت تقتصر على 17 دولة فقط. كما ضاعف سقف الضمان الحكومي للمبالغ المستحقة القابلة لإعادة التأمين من مليار يورو إلى ملياري يورو، قبل أن يرفعه قانون 25 أبريل 2020 لاحقاً ليصل إلى 5 مليارات يورو. تستهدف هذه الزيادة تحويل آلية "Cap Francexport" إلى أداة دعم محورية لشركات التأمين الائتماني، تحسباً لانسحابها المتوقع من السوق نتيجة الأزمة الاقتصادية الراهنة.

بموجب المادة 15 من قانون 25 أبريل 2020، تم اتخاذ تدابير تضمن استمرار عمل سوق التأمين الائتماني. يساهم هذا الإجراء في تحصين الأنشطة التصديرية للشركات الفرنسية، وتوفير الحماية لها في ظل بيئة اقتصادية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر التخلف عن السداد.

3-1 - القروض المصرفية المضمونة من الدولة: تسببت جائحة كورونا (كوفيد-19) في تداعيات اقتصادية حادة؛ حيث أدت إجراءات الإغلاق والحجر الصحي التي فرضتها الحكومات إلى تعطيل الأنشطة التجارية وتراجع حاد في إيرادات الشركات. ولمواجهة هذه التحديات ومساعدة القطاع الاقتصادي على الصمود، طرحت الدولة حزمة من آليات الدعم، أبرزها "القرض المضمون من الدولة". يهدف هذا الإجراء إلى تحفيز البنوك وتشجيعها على تقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل اللازم للمؤسسات المتضررة، مما يضمن توفير السيولة الكافية لتجاوز هذه الأزمة الحرجة (CAPDEVILLE, 2020). ومع ذلك، يجب استيفاء عدد معين من الشروط قبل أن تتمكن المؤسسات من المطالبة بمزايا هذا الضمان.

أعلنت البنوك لوزير الاقتصاد في 6 مارس 2020 عن جاهزيتها التامة لدعم عملائها، وتحديد الشركات الصغيرة جداً (TPE) والمتوسطة (PME)، لمواجهة التداعيات المؤقتة لجائحة كورونا. والتزمت المصارف بدراسة كل حالة على حدة لتقديم حلول تمويلية مرنة وقصيرة الأجل للشركات. واستجابة لذلك، أقرّ قانون المالية المعدل الصادر في 23 مارس 2020 آلية ضمان الدولة للقروض البنكية بسقف مالي بلغ 300 مليار يورو. وحدد القانون دفا تر الشروط والمعايير المؤهلة للاستفادة من هذا الدعم، قبل أن يتم تعديله وتوضيح شروط تنفيذه بموجب مرسوم 17 أبريل 2020، لضمان مواءمة تامة بين مصالح المقرضين والمؤسسات المستفيدة. لذا، خضع هذا الضمان لتوضيحات قانونية تضمن توازن المصالح بين المقرضين والأطراف الأخرى (CAPDEVILLE, 2020).
Soutien et aides des banques en faveur des entreprises dans le contexte du coronavirus, 2020)

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمجابهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

يمر الإطار التشريعي لآلية الوساطة الائتمانية بتعديلات واسعة، حيث امتد نطاق تطبيقها — وفقاً للمادة 16-2 من قانون 25 أبريل 2020 — ليشمل كاليديونيا الجديدة، وبولينيديا الفرنسية، وجزر واليس وفوتونا.

وبرزت هذه الآلية كأداة محورية لمواجهة عقبات التمويل البنكي التي تعترض الشركات؛ إذ تلخص مهمة الوساطة الائتمانية، المدعومة من بنك فرنسا، في ردم فجوة التواصل بين قطاع الأعمال والمؤسسات المالية، واقتراح حلول عملية لتجاوز تحديات الحصول على القروض أو الحفاظ على الضمانات والائتمان القائم (CAPDEVILLE J. L., 2011).

عدّل القانون الصادر في 25 أبريل 2020 بشكل جوهري نطاق الاختصاص الشخصي لآلية القروض المضمونة من الدولة الفرنسية، حيث أعاد المشرع بموجبه تعريف المنشآت المؤهلة للاستفادة من الدعم، وضبط الشروط الإلزامية للموافقة على منح هذه القروض المضمونة.

وفيما يتعلق بفئة المقرضين، وسّعت المادة 16 في فقرتها الأولى من نطاق المؤهلين ليغطي، إلى جانب مؤسسات الائتمان وشركات التمويل التقليدية، وسطاء التمويل الجماعي الذين يعملون نيابة عن المقرضين. ورغم أن إقحام التمويل الجماعي في هذا النوع من الائتمانات قد يبدو مخفوفاً بالمخاطر، إلا أن المشرع أحاط المنظومة بضمانات حمائية حازمة لحماية أموال المستثمرين.

وتتجلى هذه الحماية في إخضاع العمليات لفحص تدقيقي من قبل بنك الاستثمار العام الفرنسي "bpifrance"؛ فإذا أسفرت عملية المراجعة عن عدم مطابقة القرض للمواصفات الإلزامية المحددة في دفتر الشروط، يقع الوسيط تحت طائلة المسؤولية القانونية المباشرة. ويكيف هذا الإخلال باعتباره خرقاً جسيماً للالتزامات المهنية وقواعد حسن السلوك والتنظيم المنصوص عليها في المادة L. 548-6 من القانون النقدي والمالي الفرنسي.

وتترتب على هذا الخرق أحقية المقرضين في مقاضاة الوسيط للحصول على تعويض مالي كامل يجبر الضرر المفترض. حيث يلزم القانون الوسيط بأداء تعويض مالي يصل إلى سقف القيمة الإجمالية للخسارة التي كان من المفترض أن تغطيها كفالة الدولة، وذلك على افتراض أن القرض قد استوفى القواعد الواردة في دفتر الشروط منذ البداية.

شهدت القواعد المنظمة لضمانات القروض تحديثاً جوهرياً استهدف توسيع نطاق المستفيدين. فبعد أن كان النص الأولي يحدد الدعم في "المؤسسات غير المالية المسجلة في فرنسا"، أصبحت الصيغة الجديدة تشمل "المؤسسات المسجلة في فرنسا بخلاف مؤسسات الائتمان أو شركات التمويل". ويتيح هذا التغيير القانوني إدراج كيانات جديدة لم تكن مؤهلة سابقاً، مثل مؤسسات الدفع التي تقتصر خدماتها على توفير بطاقات الدفع المسبق دون أي خدمات مصرفية أخرى، بالإضافة إلى الشركات الناشطة في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech).

وفي سياق متصل، طرأ تعديل هام على الشروط المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسات المقترضة؛ حيث ألغى قانون 25 أبريل النص الذي كان يحظر منح الضمانات للشركات التي تمر بصعوبات قانونية وتخضع لإجراءات جماعية مثل التسوية أو التصفية القضائية. وجاء هذا الحذف ليتيح لهذه المنشآت المتعثرة فرصة الحصول على التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها في ظل الظروف الاستثنائية.

ويستند هذا التحول التشريعي، وفقاً للمذكرة التفسيرية، إلى المبادئ التوجيهية المؤقتة التي اعتمدها المفوضية الأوروبية في 19 مارس 2020، والتي هدفت إلى مرونة تطبيق القواعد الخاصة بمساعدات الدول الأعضاء. وتسمح هذه التوجيهات بتقديم الضمان الحكومي للمؤسسات التي تواجه خطر الإفلاس، شريطة ألا يكون تعثرها المالي قد بدأ قبل تاريخ 1 يناير 2020.

يهدف قانون 25 أبريل 2020 إلى حماية الشركات الراغبة في الحصول على قروض صغيرة وإنهاء حالة الغموض التي تواجهها. حيث ألزم البنوك بتقديم إخطار كتابي يوضح أسباب رفض أي تمويل يقل عن 50,000 يورو مستوفٍ للشروط. ورغم أن هذا الإجراء لا يضمن "حقاً مكتسباً" في نيل القرض، إلا أنه يكفل للمؤسسات الشفافية التامة ومعرفة مصير طلباتها بوضوح.

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمواجهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

(Delpech, Deuxième loi de finances rectificative pour 2020 : aspects de droit des affaires, Loi n° 2020-473, 25 avr. 2020, JO 26 avr, 2020)

من جهة أخرى، يتيح هذا القانون للدولة التدخل المباشر لدعم الشركات عبر مسارين مختلفين. يتمثل المسار الأول في دورها كضامن للقروض البنكية لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية. بينما يتجلى المسار الثاني في دورها كمقرض مباشر لمساندة المنشآت التي تمر بصعوبات اقتصادية حادة، مثلما حدث مع شركة "Presstalis" الموزع الرئيسي للصحافة الفرنسية. وتُقتطع الموارد المالية اللازمة لهذه القروض المباشرة من ميزانية الدولة عبر حساب مالي خاص. يسمى هذا الحساب "القروض والتسييلات المقدمة للأفراد أو المنظمات الخاصة"، ويتم تفعيله تطبيقاً لأحكام المادة 46 من قانون المالية الفرنسي لعام 2006 (2005-1719, 2005).

وجاء قانون 25 أبريل 2020 متمماً للمادة 46 من قانون المالية لسنة 2005، حيث تولى ضبط آليات تقديم هذه القروض الحكومية في ظل الأزمة الراهنة، ونص على ما يلي: «تُمنح القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة جداً والمؤسسات الصغيرة، في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020، على شكل قروض تشاركية [...]، وذلك بمهدف دعم أموالها الخاصة، وضمان استمرار نشاطها الاقتصادي، والحفاظ على مناصب الشغل المرتبطة بها».

من ناحية أخرى، لا ينطبق هذا الشرط على قروض الدولة الموجهة لـ "الشركات الكبرى" (والتي تُحدد ضماناتها بقرار مباشر من وزير الاقتصاد)؛ إذ يستهدف هذا التمويل دعم الوضع المالي للمنشأة المستفيدة بشكل حصري، عبر قروض هيكلية متوسطة أو طويلة الأجل لا تقل مدتها عادة عن خمس سنوات.

ينظم القانون العلاقات المالية بين الدولة وبنك Bpifrance في إدارة نظام الضمان. ووفقاً لقانون 23 مارس 2020، يتولى هذا البنك العمومي إدارة النظام مجاناً نيابةً عن الدولة ولحسابها. بناءً عليه، يلتزم البنك بتحويل أقساط الضمان التي يحصل عليها من مؤسسات الإقراض (والتي يتحملها المقترضون أساساً) إلى الدولة. وفي هذا السياق، أكد قانون 25 أبريل هذا الإجراء بالنص صراحة على قيام Bpifrance بتسديد "جميع الإيرادات الناتجة عن إدارة هذا النظام" إلى الدولة، وخاصة الرسوم المتعلقة بالضمان.

2 - التدابير المتخذة في إطار الأمر رقم 534-2020 الصادر في مجال البنوك:

يهدف مرسوم 7 مايو 2020، وفقاً لتقرير لرئيس الجمهورية الفرنسي الذي يرافق نشره في الجريدة الرسمية (2020, 2020)، إلى اتخاذ تدابير مختلفة في المسائل المصرفية في سياق الأزمة الصحية، ومن خلال هذا النص قد تم اتخاذ إجراءات فقط.

2-1 زيادة الحد الأقصى للدفع عن طريق بطاقة مصرفية بدون اتصال: تمنح المادة الأولى من الأمر رقم 534-2020 حقاً استثنائياً ومؤقتاً للبنوك ومؤسسات الدفع لرفع سقف المعاملات المالية عبر خاصية الدفع دون تلامس (Sans contact). الهدف من هذا الإجراء هو تسهيل المدفوعات خلال فترة الأزمة الصحية وتجنب استخدام السيولة النقدية أو إدخال الرمز السري. ويشترط القانون أن يتم هذا التغيير دون تحميل العميل أي رسوم إضافية، على أن تقوم هذه المؤسسات بإخطار الزبائن بالزيادة قبل انتهاء حالة الطوارئ الصحية، ويمتد العمل بهذا الإجراء المؤقت حتى مرور شهر كامل على تاريخ رفع حالة الطوارئ.

ومن الناحية الإجرائية، يفرض على البنوك تسوية الوضعية التعاقدية مع عملائها. فإذا اكتفت البنوك بإعلام الزبائن بالرفع الاستثنائي للسقف عبر وسائل التواصل السريعة (كالرسائل النصية مثلاً) دون إرسال وثائق رسمية، فإنها تلتزم قانونياً بإرسال مشروع تعديل العقد أو اتفاقية الحساب بشكل رسمي وثابت (سواء ورقياً أو عبر ملف رقمي دائم) في موعد أقصاه شهر واحد من تاريخ انتهاء حالة الطوارئ الصحية.

يحمي هذا الأمر حرية العميل وحقه في الاختيار، حيث يلزم القانون البنوك بأن توضح للعميل في الإخطار المرسل إليه أن هذه الزيادة ليست إجبارية. وفي حال رفض العميل لهذا التعديل، يضمن له القانون الحق في طلب إيقاف وتعطيل خاصية الدفع دون

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمجابهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

تلامس في بطاقته، أو حتى إنهاء تعاقدته وإغلاق حسابه البنكي بالكامل، وذلك في أي وقت يشاء وبشكل مجاني تماماً دون دفع أي غرامات.

قرر مسيرو شبكات بطاقات الدفع في فرنسا (GIE CB، Visa، وMastercard)، بالتنسيق مع الحكومة في 17 أبريل، رفع سقف المعاملات اللاتلامسية من 30 إلى 50 يورو؛ بهدف تقليل التلامس الجسدي بين الزبائن والتجار. ورغم ذلك، اصطدم التطبيق السريع لهذا الإجراء بعائق قانوني تنص عليه المادة (L. 314-13 IV) من القانون النقدي والمالي الفرنسي، والتي تلزم البنوك بإخطار العملاء عبر وسيط دائم بأي تعديل يمس العقد الإطار للخدمات الدفع، وذلك قبل شهرين كاملين من دخوله حيز التنفيذ.

بناءً على ذلك، وموجب استثناء مؤقت من القواعد العامة، رخص المرسوم الصادر في 7 مايو 2020 لمزودي خدمات الدفع رفع سقف الدفع اللا تلامسي. ويستمر هذا الإجراء الاستثنائي حتى مرور شهر كامل من تاريخ انتهاء حالة الطوارئ الصحية. ويشترط لتطبيقه عدم تحميل المستخدم أي تكاليف إضافية، مع وجوب إخطاره بالقرار بأي وسيلة اتصال متاحة قبل نهاية حالة الطوارئ.

تضمن الأمر رقم 534-2020 تقرير حماية خاصة للعمليات من خلال إقرار ضمانتين أساسيتين تنظمان علاقته بمؤسسات الائتمان ومقدمي خدمات الدفع (Delpech, Coronavirus : une ordonnance en matière de droit bancaire, Ord. n° 2020-534, 7 mai 2020, JO 8 mai, Rapport au président de la République relatif à l'ord. n° 2020-534 du 7 mai 2020, 18 mai 2020.) وتمثل الضمانة الأولى في إلزام هذه المؤسسات بإخطار العميل بأي تعديلات تطرأ على اتفاقية حساب الإيداع أو العقد الإطار، وذلك عبر تقديم مشروع التعديل ورقياً أو من خلال أي دعامة دائمة أخرى، بشرط أن يتم هذا الإجراء قبل انقضاء شهر واحد من تاريخ انتهاء حالة الطوارئ الصحية، وذلك في الحالات التي لم يُعلم فيها العميل مسبقاً طبقاً للقواعد العامة.

أما الضمانة الثانية، فترتبط بموقف العميل من هذه التعديلات؛ إذ يمنحه الأمر الحق الكامل في رفضها. وبناءً على هذا الرفض، يحق له في أي وقت، ودون تحمل أي تكاليف مادية، المطالبة بتعطيل وظيفة الدفع اللا تلامسي (غير الاتصالي)، أو المضي قدماً في إنهاء اتفاقية حساب الإيداع أو العقد الإطار بشكل مجاني بالكامل.

2-2 تعزيز استخدام القنوات غير المادية في مجال قروض المؤسسات: تحذف المادة الثانية من الأمر رقم 534-2020 هو حماية البنوك وشركات التمويل قانونياً عندما قامت بتسهيل الإجراءات عن بُعد (عبر الإنترنت أو البريد الإلكتروني) لتأجيل القروض أو منح "قروض مضمونة من الدولة" (PGE) خلال فترة الطوارئ الصحية، وذلك حتى لا يقوم أي مقترض بإبطال العقد بحجة أنه لم يوقع ورقياً أو بالطرق التقليدية.

وتوضح الفقرة الأولى من النص أن البنوك تتمتع بحصانة قانونية تمنع أي شخص من المطالبة بإبطال عقود القروض أو اتفاقيات تأجيل السداد بناءً على "الوسيلة المستعملة" في تبادل الوثائق أو جمع الموافقة. وينطبق هذا الأمر تحديداً على فئة المقترضين من الشركات، والتجار، والمهنيين الذين حصلوا خلال فترة الطوارئ على تأجيل مجاني لرد القروض (دون غرامات أو تكاليف إضافية)، أو استفادوا من القروض المضمونة من الدولة (PGE). فالنص يحمي البنك حتى لو تمت هذه الإجراءات عبر البريد الإلكتروني أو المنصات الرقمية البسيطة.

أما الفقرة الثانية، فتنتقل هذه الحماية القانونية إلى الالتزامات والضمانات التابعة للقرض الأساسي. فمن المعلوم أن تأجيل سداد القرض يتطلب تلقائياً تمديد فترة الضمانات المرتبطة به مثل الرهن العقاري، أو الكفالة الشخصية، أو التأمين. وهنا يؤكد النص أنه

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمجابهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

لا يمكن للمقترض، أو الكفيل، أو شركة التأمين الطعن ببطالان هذه الضمانات أو اعتبارها غير نافذة بحجة أن البنك استخدم وسائل رقمية عن بُعد لإخطارهم أو للحصول على موافقتهم لتجديد وحفظ تلك الحقوق خلال فترة الأزمة.

تفرض حالة الطوارئ الصحية الراهنة، تماشياً مع تقرير رئيس الجمهورية، واقعاً جديداً على المؤسسات المصرفية. هذا الوضع الاستثنائي يجبرها على التخلي عن الأساليب التقليدية المباشرة، والاعتماد بشكل مكثف على قنوات التواصل عن بُعد، مثل البريد العادي والفاكس، لتبادل الوثائق والمعلومات الأساسية مع عملائها.

رغم أن التشريعات الحالية تنص صراحة على مشروعية استخدام القنوات الرقمية وغير المادية—سواء لإرسال المستندات أو للحصول على موافقات العملاء—إلا أن البنوك تبدي تحفظاً واضحاً في تبنيها. ويعود هذا التردد إلى حالة من عدم اليقين القانوني، حيث تخشى المؤسسات المالية أن تخضع صحة هذه القنوات التكنولوجية للسلطة التقديرية للقضاة، مما قد يؤدي إلى رفضها كوسائل إثبات في حالة حدوث نزاعات قضائية.

نتيجة لهذه المخاوف، تفضل البنوك التمسك بالتعاملات الورقية التقليدية كخيار أكثر أماناً لها. هذا التوجه البيروقراطي يتسبب في إبطاء وتأخير الإجراءات التي تصنف كأولويات قصوى، مثل منح القروض المضمونة من الدولة أو تأجيل أقساط الديون. ويؤثر هذا التأخير سلباً وبشكل مباشر على الآجال الزمنية لتمويل الشركات، مما يضاعف من معاناة المؤسسات التي تواجه أصلاً صعوبات مالية خانقة.

تتخوف العديد من المؤسسات من الاعتماد على الوسائل الرقمية، مما يدفعها إلى تفضيل المعاملات والمستندات الورقية التقليدية. هذا التردد يتسبب في تباطؤ شديد للإجراءات الإدارية والمالية المستعجلة، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض المضمونة من الدولة أو تأجيل مواعيد استحقاقها. ونتيجة لذلك، تتأخر عمليات التمويل الضرورية لإنقاذ الشركات التي تعاني من أزمات وصعوبات مالية خانقة.

من أجل القضاء على حالة الشك والغموض القانوني وتأمين المعاملات، تضمن الأمر التشريعي الصادر في 7 مايو 2020 نصاً حاسماً يحمي المعاملات الرقمية. حيث حظر هذا الأمر بشكل قاطع الطعن ببطالان الإجراءات ضد مؤسسات الائتمان وشركات التمويل بناءً على طبيعة الوسائل التقنية المستخدمة في نقل البيانات، أو في استصدار موافقات المقترضين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) طالما كانت هذه المعاملات مرتبطة بالاحتياجات المهنية.

تشمل هذه الحماية القانونية المعاملات الحيوية التي أُقرت خلال فترة حالة الطوارئ الصحية. وتتمثل تحديداً في عمليات تأجيل سداد المستحقات المالية دون فرض أي غرامات أو تكاليف إضافية، إلى جانب القروض المستفيدة من ضمان الدولة وفقاً للمادة 6 من قانون المالية المعدل الصادر في 23 مارس 2020. ويهدف هذا الإجراء إلى تسريع المعاملات وحماية القطاع الاقتصادي في الأوقات الحرجة.

لا تنطبق هذه الآلية القانونية على القروض الممنوحة للأفراد، بل يمتد هذا الضمان بموجب الأمر التشريعي ليشمل حصرياً حالات تأجيل استحقاق قروض المؤسسات. ويشترط للاستفادة من هذا التمديد أن يتم التأجيل دون فرض أي عقوبات أو تكاليف إضافية، بناءً على الالتزام المعلن من الاتحاد المصرفي الفرنسي (FBF) بتاريخ 15 مارس 2020. كما يغطي الضمان كافة التصرفات والإجراءات الشكلية المستهدفة للحفاظ على التأمين أو الضمانات المرتبطة بعقد القرض المعني.

يترتب على هذا الحكم آثار مباشرة في مواد قانون التأمينات؛ حيث يتيح بشكل خاص عند تأجيل الاستحقاق أو السداد إمكانية إزالة الطابع المادي (التحول الرقمي) عن العقود المكتوبة المتعلقة بالتأمينات الشخصية أو العينية. ويعد هذا الإجراء استثناءً لما تنص عليه المادة 1175 من القانون المدني الفرنسي، ومع ذلك، فإن هذا الحكم لا يغير من جوهر التزامات هذه العقود المختلفة، ولا يمس بنظام الإثبات المطبق للتعبير عن الرضا.

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمواجهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

تتميز هذه الآلية بشقين أساسيين يحددان نطاقها الزمني؛ فهي من جهة أولى مقيدة بفترة زمنية محددة تعادل مدة حالة الطوارئ الصحية. ومن جهة أخرى، تهدف الآلية إلى التطبيق بأثر رجعي لحماية وتغطية جميع تأجيلات آجال الاستحقاق التي تمت دون عقوبات أو تكاليف إضافية، والتي نص عليها التزام الاتحاد المصرفي الفرنسي (FBF) والمؤسسات المالية المعتمدة منذ بدء إعلان حالة الطوارئ الصحية.

الخلاصة: إن هذه الأزمة الصحية تشكل خطر حدوث أزمة مصرفية، وهو خطر يبرزه موقف الأسواق المالية، إذ أن الأسواق التي لا تزال فيها البنوك نشطة للغاية على الرغم من أزمة 2007-2008. وهنا يمكننا أن نفترض أن الأوراق المالية لبعض البنوك المحتفظ بها في الأسواق ستفقد قيمتها، وتتوقع الأخيرة خسارة الأرباح المستقبلية.

أن هذا الخطر في أفول، ويرجع الفضل في ذلك بوجه خاص إلى إجراء التدابير المتخذة قانون المالية الفرنسي المعدل لسنة 2020 الذي أظهر أنه كان مستعداً لتوفير هذه الحماية للبنوك والمؤسسات.

ومن جهة أخرى فإن المؤشر الأكثر وضوحاً للضرر الاقتصادي الخطير الذي سببته Covid-19، تظهر حسابات الربع الأول من عام 2020 في أوروبا، وخاصة الأمريكية، زيادة كبيرة في "تكلفة المخاطر"، أي الأحكام التي يجب أن تشكلها لمواجهة الخسائر الائتمانية المحتملة، لأن العديد من القروض التي حصل عليها عملاؤهم وخاصة المؤسسات التجارية لا يمكن سدادها، وهذا ما أدى بتعديل قانون المالية في أبريل 2020 وكذلك صدور الأمر المتعلق بالمجال البنكي في ماي 2020، وهذا كله بهدف معالجة خطر عدم السداد وخطر السيولة.

يتعين على المؤسسات المصرفية الاستغلال الأمثل لآليات الحماية والضمانات التي وفرتها قانون المالية الفرنسي المعدل لسنة 2020، وذلك لتحسين أصولها المالية ضد التقلبات الحادة في الأسواق. كما يجب على البنوك تنويع مصادر السيولة وتأمين احتياطات نقدية كافية لمواجهة أي شح مفاجئ في التدفقات، بالتوازي مع إعادة النظر في معايير منح الائتمان وتشديدها على القطاعات والمؤسسات التجارية الأكثر عرضة للتعثر، بما يضمن توازن الميزانيات دون الإضرار بتمويل الاقتصاد.

تستدعي الزيادة الكبيرة في "تكلفة المخاطر" الناتجة عن تداعيات جائحة كوفيد-19 تحديثاً دورياً ومستمرّاً لنماذج المخصصات المالية والمحاسبية، بناءً على مؤشرات واقعية لحجم الخسائر الائتمانية المحتملة. وتبرز هنا أهمية التفعيل الصارم لمقتضيات الأمر البنكي الصادر في ماي 2020، من خلال إطلاق برامج مرنة لإعادة هيكلة الديون وجدولة قروض الشركات المتعثرة، بالإضافة إلى التخلص التدريجي من الأوراق المالية عالية المخاطر التي تتوقع الأسواق تراجع أرباحها المستقبلية.

إن ضمان استقرار النظام المصرفي يتوقف على التطبيق الدقيق للإجراءات المستحدثة في تعديلات قانون المالية أبريل 2020 والأوامر التشريعية اللاحقة، بهدف معالجة مخاطر عدم السداد ونقص السيولة بشكل استباقي. ويتطلب هذا المسار تعميق التنسيق والتعاون مع البنوك المركزية للاستفادة الكاملة من خطوط السيولة الطارئة وبرامج إعادة التمويل، مما يساهم في الحفاظ على الملاءة المالية للبنوك واستعادة ثقة الأسواق المالية.

الهوامش والمراجع

2005-1719, L. n. (2005). LOI n° 2005-1719 du 30 décembre 2005 de finances pour 2006. *JORF* n°304 du 31 décembre 2005.

2020, O. n.-5. (2020). *JORF* n°0113 du 8 mai 2020. portant diverses dispositions en matière bancaire.

2020-289, L. n. (23 mars 2020). finances rectificative pour 2020. *JORF* n°0072 du 24 mars 2020.

2020-317, o. (25 mars 2020). création d'un fonds de solidarité à destination des entreprises particulièrement touchées par les conséquences économiques, financières et sociales de la

التدابير المتخذة في مجال القوانين الضابطة للقروض البنكية لمواجهة أثر كوفيد 19 فرنسا أنموذجا

propagation de l'épidémie de covid-19 et des mesures prises pour limiter cette propagation.
jorf 0074 26 mars 2020.

2020-371, d. (30 mars 2020). fonds de solidarité à destination des entreprises particulièrement touchées par les conséquences économiques, financières et sociales de la propagation de l'épidémie de covid-19 et des mesures prises pour limiter cette propagation. *jorf 0078 du 31 mars 2020.*

2020-473, L. n. (2020, avril 25). finances rectificative pour 2020. *JORF n°0102 du 26 avril 2020.*

CAPDEVILLE, J. L. (2011). La médiation du crédit aux entreprises, in Crise du crédit et entreprises. Les réponses du droit. *Lamy*, 231-247.

CAPDEVILLE, J. L. (2020). Fiche pratique : Bénéficiaire de la garantie de l'État prévue pour les prêts aux entreprises dans le contexte du Covid-19. *D.O Actualité*, p.14-15.

CAPDEVILLE, J. L. (2020). Soutien et aides des banques en faveur des entreprises dans le contexte du coronavirus. *Revue De Droit Bancaire Et Financier*, 3-17.

Delpech, X. (18 mai 2020.). Coronavirus : une ordonnance en matière de droit bancaire, Ord. n° 2020-534, 7 mai 2020, JO 8 mai, Rapport au président de la République relatif à l'ord. n° 2020-534 du 7 mai 2020. *Dalloz actualité*.

Delpech, X. (2020). Deuxième loi de finances rectificative pour 2020 : aspects de droit des affaires, Loi n° 2020-473, 25 avr. 2020, JO 26 avr. *Dalloz actualité*.